

نقاط المناقشة

تعزيز الشراكات: ورشة عمل مع منظمات المجتمع المدني والروابط العائلية السورية الموجودة في الاتحاد الأوروبي

ا. الوضع الراهن

1. هناك عدد كبير من السوريين في عداد المفقودين بسبب الفظائع التي ارتكبت قبل عام 2011 والحرب التي تلت ذلك. تصل بعض التقديرات إلى 200 ألف مفقود. ويشمل ذلك الأشخاص المفقودين نتيجة حالات الإعدام بمحاكمات مقتضبة والاحتجاز التعسفي بمعزل عن العالم الخارجي والاختطاف والاستعباد والهجمات بغاز السارين والتهجير القسري والهجرة فضلاً عن انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. كما أدى القتال وويلات الحرب اليومية إلى اختفاء مقاتلين ومدنيين من جنسيات عديدة.
2. بموجب القانون الدولي، فإن الدولة مسؤولة عن العثور على الأشخاص المفقودين والتحقيق في اختفائهم وضمان حقوق أسر المفقودين في العدالة ومعرفة مصير ذويهم والتعويض عن الضرر الذي لحق بهم. لم يفشل النظام السوري فشلاً ذريعاً في الوفاء بهذه الالتزامات فحسب، بل استخدم - ولا يزال يستخدم - حالات الاختفاء القسري كسلاح ضد السكان.
3. هذا الاستهزاء الإجرامي من جانب النظام السوري يعني أن أي تحقيق جدي وواسع النطاق في قضايا الأشخاص المفقودين داخل سوريا أصبح مستحيلًا عملياً، خاصة في المناطق التي يسيطر عليها النظام. ومما يزيد المسألة تعقيداً هو تطبيع العلاقات مع النظام السوري في العالم العربي، وانخفاض احتمالات المساءلة بشأن هذه القضية.
4. نتيجة لذلك، يُركز العمل الذي قامت به المنظمات السورية والمنظمات الدولية حتى الآن بشكل أساسي على الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الفظائع المتعلقة بقضايا المفقودين وتحليلها، وتوثيق حالات المفقودين، بما في ذلك أسماء ومواقع وظروف الاختفاء والجناة المحتمل قيامهم بذلك، إما من خلال جمع البيانات مباشرة من عائلات المفقودين أو من الشهود العيان أو من خلال تثلث المعلومات مفتوحة المصدر والصور الفضائية/الجوية. إن إنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا من قبل الأمم المتحدة يوفر فرصة لمعالجة هذه القضية. ومع ذلك، ليس من الواضح حتى الآن كيف ستضمن المبادرة تعاون النظام السوري وما هي نتائجها في الواقع.

ii. نقاط للمناقشة

5. حُصِّصت جهود وموارد كبيرة لمعالجة قضية الأشخاص المفقودين والمختفين قسرياً في سوريا. يشكل إنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين (IIMP) تطوراً مهماً يمكن أن يصل إلى نتائج بارزة وتقدم ملحوظ. مع ذلك، فإن خلق رؤية استراتيجية حول كيفية معالجة هذه القضية - وأي تقدم يتم إحرازه نتيجة لذلك - سوف يعتمد إلى حد كبير على المجتمع المدني السوري وتفاعله مع IIMP وعلى التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.
6. صُمِّمت النقاط التالية للمناقشة، وذلك من أجل صياغة معالم الطريق للمضي قدماً في مواجهة العرقلة المستمرة من قبل النظام السوري وبهدف بناء وإظهار التوافق بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والناجين جنباً إلى جنب مع اللجنة الدولية للأشخاص المفقودين (ICMP).

➤ الأهداف الاستراتيجية: العمل المشترك في غياب تعاون النظام السوري

7. بما أن تأمين تعاون النظام السوري هو التحدي الأكثر صعوبة، فما هي التدابير التي يمكن اتخاذها؟ يمكن أن تشمل بعض الخطوات المحتملة ما يلي:
- ضمان مشاركة المجتمع المدني السوري، بما في ذلك عائلات المفقودين، من مختلف الانتماءات السياسية في الدعم الفعال والتأثير على تدابير السياسة للعثور على جميع الأشخاص المفقودين وتأمين حقوق جميع العائلات، بغض النظر عن الأصل العرقي أو الديني، أو الدور في النزاع،
 - تعزيز التدابير الرامية إلى ضمان تعاون الدول المضيفة للاجئين السوريين من خلال تسهيل جهود العمل مع المجموعات السورية والسماح لها بالإبلاغ عن حالات الأشخاص المفقودين بما في ذلك تركيا ولبنان والأردن

Courtesy translation of the original English language document, reference ICMP.GR.MENA.307.1.doc, dated 9 August 2024. In the event of any discrepancy between the English language original and this translation, the original text shall prevail.

- العراق ومصر وألمانيا وغيرها من البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين.
- إجراء تحقيقات منهجية داخل سوريا من خلال التعاون مع - وتعزيز التعاون فيما بين - منظمات حقوق الإنسان السورية والمنظمات الأولى في الاستجابة، وذلك من خلال أعمال تحديد الهوية البشرية التي تنفذ وفقاً لأعلى المعايير العلمية.

➤ الأهداف الاستراتيجية: إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات تدعم العثور على الأشخاص المفقودين

8. نظرًا لأن العديد من المنظمات السورية والدولية قامت بجمع بيانات عن الأشخاص المفقودين على مر السنين، فلا بد من اتخاذ خطوات لإنشاء نظام موحد يضم البيانات المجمعة ويحفظ حقوق الخصوصية لعائلات المفقودين وسلامة البيانات. تشمل الخطوات الممكنة ما يلي:

- إنشاء أنظمة إدارة البيانات - بما في ذلك إنشاء تصنيفات للبيانات المجمعة وحماية البيانات وتسهيل الوصول إليها - بمشاركة الأسر والمجتمع المدني،
- تعزيز قدرة المجموعات والمؤسسات السورية المعنية على توثيق حالات المفقودين.
- توثيق قضايا الأشخاص المفقودين وفقاً لمعايير الأدلة الدولية المطلوبة في المحاكم،
- العمل على إيجاد بيئة يشارك فيها المجتمع المدني السوري بالإضافة إلى عائلات المفقودين، بشكل فعال في التحقيقات من خلال الحوار المستمر مع المحققين ومديري القضايا، وذلك من خلال توفير وتحديث بياناتهم وربط البيانات بالتحقيقات في الحالات الأخرى التي قد يكونوا على علم بها، و،
- التأكد من أن عائلات المفقودين والشهود لديهم إمكانية الوصول على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع إلى منصة معالجة البيانات التفاعلية بالكامل.

➤ الأهداف الاستراتيجية: تشارك منظمات المجتمع المدني السورية في الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والعالم لتحديد مكان السوريين المفقودين بسبب الهجرة والإتجار بالبشر

9. يوجد في أوروبا اليوم أكبر عدد من المهاجرين واللاجئين القتلى والمفقودين في العالم. ومن بينهم العديد من السوريين. تم إحصاء عدد قليل منهم فقط. يتطلب التصدي لتعنت السلطات في سوريا بناء التعاون بين الدول الأخرى، بما في ذلك الدول التي لديها سوريون مفقودون على أراضيها. وتشمل التدابير اللازمة للقيام بذلك ما يلي:

- المشاركة في المنتديات الحكومية الدولية الحالية، مثل العملية المشتركة التي تيسرها اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، والتي تشمل قبرص واليونان ومالطا وإيطاليا، لتطوير التعاون في العثور على المهاجرين واللاجئين المفقودين،
- التأكد من دمج جميع البيانات المتعلقة باللاجئين السوريين المفقودين في نظام بيانات موحد.
- الاستعداد للظروف النهائية التي يمكن فيها إطلاق عملية واسعة النطاق بشأن الأشخاص المفقودين.

➤ الأهداف الاستراتيجية: الاستعداد للظروف النهائية التي يمكن فيها إطلاق عملية واسعة النطاق بشأن الأشخاص المفقودين.

10. إذا توفرت الظروف السياسية في المستقبل، فما هو المطلوب للحكومة الجديدة للانخراط في عملية واسعة النطاق بشأن الأشخاص المفقودين؟ إن وجود IIMP قد يكون ميزة، وسيكون من المهم ضمان التحول من كيان دولي إلى كيان محلي. نشرت مجموعة السياسات السورية مجموعة من الوثائق التي تستكشف كيف يمكن لاتفاقية سلام ودستور مستقبليين أن يعالجا بشكل هادف قضية الأشخاص المفقودين. وتشمل التدابير الأخرى ما يلي:

- إنشاء قانون محلي بشأن الأشخاص المفقودين يضمن حقوق الأسر في العدالة ومعرفة مصير ذويهم والتعويض عن الضرر الذي لحق بهم.
- إنشاء لجنة أو مؤسسة مشتركة بين الوزارات تكون معنية بالأشخاص المفقودين. ستتطلب قضية الأشخاص المفقودين الشاملة مشاركة وزارات العدل والصحة والخارجية والداخلية والدفاع، فضلاً عن القضاة والمدعين العامين والمحققين. يجب أن تضم المؤسسة المشتركة بين الوزارات أيضًا عائلات المفقودين والمجتمع المدني، ويجب أن تتمتع بالمصداقية والشفافية في ممارسة وظائفها.

- إنشاء سجل مركزي لسوري للمفقودين.